العدد (2087) السنة الثامنة - الجمعة (1) نيسان 2011 ◆ http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com

الحكيـم يدعـو الحكومـة للاعـتراف بالانتقـالي الليبـي ويطالـب البحـرينيـين بـحـوار سـلـمـي

بغداد / المدى

اكد رئيس المجلس الاعلى الاسلامي العراقي عمار الحكيم في كلمة له خلال الملتقى الاسبوعي الثقافي للمجلس الاعلى في بغداد اليوم ان المشهد العربي لازال يؤشر الى حراك كبير ورغبة ملحة من الشعوب العربية في تحقيق المزيد من الحرية والكرامة والديمقراطية والتعددية والإصلاحات الجذرية في واقعها السياسي والمعيشي والدستوري.

وقال ان هذه الحركات الثورية الشعبية الشبابية تعبر عن ضمير هذه الشعوب وتؤكد مفاهيم الإصلاح والتغيير والرغبة الجامحة في بناء صورة جديدة في هذه البلدان فيها تعبير حقيقي عن أرادة هذه الشعوب في إدارة شؤونها ومعالجة مشاكل وتحديات ومعاناة واجهتها على مدار عقود طويلة من الزمن.

دعوة الحكومة العراقية للاعتراف بالمجلس الانتقالي الليبي

واشار الحكيم الى ان الوضع ما زال ملتهباً في ليبيا وفي كل يوم يسقط الناس ضحايا واحداً بعد الاخر في ظل التصلب والتمسك بالسلطة من قبل القذافي وجلاوزته فيما يشتعل الحماس والاندفاع والاستعداد للتضحية من ابناء الشعب الليبي ورغبتهم في تقديم كل شيء لتغيير الواقع الذي عانوا منه طويلاً لأكثر من اربعة عقود في هذا البلد العربي الغني بثرواته النفطية وبشيمته العربية وبثقافته الاسلامية.

واكد التضامن والوقوف مع الشعب الليبي في محنته وثورته "ونتمنى له النصر في تحقيق تطلعاته في حكومة عادلة تحقق لهذا الشعب الكريم ظروف الحرية والعدالة والاصلاحات السياسية المطلوبة والظروف المعيشية الملائمة".

وحول مؤتمر لندن الاخير حول ليبيا شدد الحكيم على ضرورة نصرة الشعب الليبي وان يتحمل المجتمع الدولي مسؤوليته الكاملة في الحفاظ على ارواح المواطنين الابرياء. وقال ان استخدام القوة والسلاح لضرب الماكنة العسكرية للقذافي لاتبرر باي وجه سقوط الابرياء المدنيين ضحايا هذه العمليات ولذلك لابد من مزيد من الدقة وتحمل المسؤولية للحفاظ على ارواح المواطنين الليبيين الابرياء. وعبر عن استغرابه من عدم اعتراف الحكومة العراقية لحد الان بالمجلس الانتقالي الليبي داعيا الى اتخاذ خطوة على هذا الطريق.

الرئيس اليمني مطالب باعادة حساباته

وأضاف رئيس المجلس الاعلى الاسلامي العراقي ان الوضع في اليمن يشهد هو الاخر تطورات مهمة والوعي الشعبي الشبابي المتميز والتعبئة الواسعة والنزول الى الشارع من قبل القبائل والعشائر وبقية الجماهير بدأ يحقق ثماره ويدفع بالرئيس (علي عبد الله صالح) الحاكم منذ عقود ان يعيد النظر بحساباته وان تتاح الفرصة ليستعيد الشعب اليمني المبادرة ليشكل حكومة تعبر عن طموحاته وعن ارادة تكون قادرة على تحقيق المزيد للشعب الذي عانى خلال العقود الماضية.

ودعا الرئيس اليمني الى ضرورة ان يعي هذه الرسالة قبل فوات الاوان وان يتخذ الاجراء الصحيح ويمنع مزيداً من نزيف الدماء البريئة للشعب اليمني ويعطي فرصة لهذا الشعب في الانطلاق وتحديد من يدير شؤونه في المرحلة المقبلة.

سوريا والاردن مطالبتان بالاستجابة لمطالب شعبيهما

وحول الاوضاع في سوريا والاردن قال الحكيم ان التطورات في هاذين البلدين تستحق الاهتمام والمتابعة والحرص على تلبية مطالب شعبيهما وهي مطالب مشروعة في تحقيق اصلاحات سياسية وتحسين الظروف المعيشية الامر الذي يجعل قيادتي البلدين امام مسؤولياتهما للاسراع في تلبية هذه الاحتياجات والاصغاء الى شعبيهما وحل المشاكل واعادة الامور الى سياقها الصحيح وتحقيق المزيد من الاستقرار فيهما.

دعوة البحرينيين لحوار سلمي

واضاف الحكيم ان الوضع في البحرين لازال يرواح في مكانه... وقال إن الضغوط والاساءة للمواطنين لايمكن ان تمثل حلاً لمشكلة هذا البلد لان الحل يكمن في الحوار السلمي والبنّاء المرتكزعلى قاعدة موضوعية وعادلة يقبل بها الشعب البحريني وتتوائم مع متطلبات الاستقرار في هذا البلد "لاسيما وان المساحات الواسعة من الشعب البحريني رفعت شعارات ومطاليب اقر الجميع بعدالتها وحقانيتها فلابد من الاصغاء لهذا الشعب ولابد من الاستماع لمطاليبه ولابد من حوار بناء يضع الامور في نصابها الصحيح".

واشار الى ان ترسيخ التمييز بين المواطنين في البحرين واتهام كل من يطالب بالاصلاحات السياسية بالاخلال بالتوجهات الوطنية منهج خطير ستكون له مضاعفات سلبية على المعالجات المرجوة في حلحلة الازمة الراهنة في المملكة.

واكد على ضرورة تحقيق أصلاحات سريعة وعاجلة لوضع الامور في نصابها الصحيح وتحقيق تطلعات الشعب واعادة ثقته بنظامه.

مطالبة مجلس النواب بتشريع القوانين العالقة

وشدد الحكيم على ضرورة مبادرة مجلس النواب بانجاز تشريع الكثير من القوانين المهمة للبلاد والعالقة لحد الان بدون اصدار. وقال ان المجلس يشهد الان هبة سريعة للنظر في التشريعات والقوانين العالقة وتشكيل لجان لمتابعة ظواهر الفساد مما يعني ايفائه بمهامه التشريعية والرقابية في خطوة تستحق التقدير.

واكد على ضرورة تشريع قانون الاحزاب "بعد ازالة النواقص الكثيرة منه وتكييفه مع جوهر الدستور الذي يؤكد على الحريات واحترام الخصوصيات للأفراد والجماعات والقوى السياسية وعدم التدخل في تفاصيل شؤونها مع ما ينسجم مع بنود الدستور ومواده".

ودعا الى تشريع قانون حماية الصحافيين باعتبار ذلك يشكل خطوة اساسية ومهمة لحماية هذه الشريحة المؤثرة والفاعلة في المجتمع. واشار الى اهمية اجراء التعديلات المطلوبة على هذا القانون لتحويله من قانون حماية للصحافيين الى قانون للحريات الصحافية وتضمينه مواد تؤكد حق الصحافيين في الوصول الى المعلومة ونشر المعلومات دون التعرض الى ملاحقات قانونية.

رفض حكومة الاغلبية السياسية

ورفض الحكيم محاولات تحميل الشراكة الوطنية كل التبعات والسيئات التي يعيشها العراق اليوم في نواحي الضعف الحكومي والاداء الوزاري.. وشدد على ضرورة اشراك القوى الوطنية في القرار وبما يعبرعن تمثيل واسع لشرائح المجتمع من اجل ازالة الضعف القائم في الاداء الوزاري وذلك من خلال اعتماد معايير الكفاءة والنزاهة فيمن يتم اختيارهم لمواقع المسؤولية وترشيق الحكومة والاستفادة من العقول والخبرات العراقية في المجالات المختلفة ووضع الخطط والبرامج التي من شأنها ان تدفع بالبلاد الى خطوات واضحة في الاعمار والا زدهار على خلفية علمية ومنهجية.

وقال "لماذا نحمّل الشراكة الوطنية هذه التبعات واقولها بصراحة لو اننا ذهبنا الى حكومة غالبية سياسية وابعدنا عدد من القوى الوطنية واكتفينا بعدد من هذه القوى لتشكيل حكومة بديلة بغالبية سياسية وجئنا بشخصيات لاتتسم بالكفاءة والنزاهة وبقيت الحكومة مترهلة وبقينا نصر على عدم الاستعانة بالخبرات العراقية فأن المسألة سوف تبقى قائمة لان المشكلة ليست في الشراكة او الغالبية السياسية وانما المشكلة في اعتماد الكفوء وعدم اعتماده وفي الترهل والترشيق وفي وجود الخطط الواضحة لاعمار البلد".. واشار الى ان تحميل الشراكة الوطنية وجعلها شماعة تحمل عليها كل التبعات فأنها قضية تحتاج الى اعادة نظر.

سحب ترشيح عبد المهدي لمنصب نائب الرئيس

وحول سحب القيادي في المجلس الاعلى الاسلامي عادل عبد المهدي ترشحه لمنصب نائب الرئيس العراقي اشار الحكيم الى ان هذا يؤكد رؤية المجلس الى مواقع المسؤولية في الدولة وقل "اننا نرى ان هذه المواقع هي اداة لخدمة الناس وليست للوصول الى مكاسب وامتيازات وفرص لهذا الشخص او ذاك من رجالنا ولذلك فان اندفاع المجلس الاعلى لتحمل المسؤولية والتصدي لمواقع معينة او احجامه عن ذلك انما يرتبط بتقييم لمستوى امكانية تقديم الخدمة من خلال هذه المواقع فاذا وجدنا هناك فرصة لخدمة الناس تحمس رجالنا لامساك هذه المواقع حتى يخدموا هذا الشعب المظلوم وان وجدوا ان المواقع قد جوفت من مضمونها ومن محتواها ويراد لها ان لاتفعّل وان لاتاخذ دورها احجمنا عن التصدي لهذه الامور لان المجلسيين ليسوا طلاب سلطة او طلاب مواقع... كما ان هذا الموقف جاء ليعبر عن الاستياء من التسويف لانتخاب هؤلاء الاشخاص والتصويت لنواب الرئيس فيما تم التسريع لانتخاب نواب الرئاسات والمواقع المتقدمة في المفاصل الاخرى من الدولة العراقية.

وحول اقتحام مسلحين لمبنى مجلس محافظة صلاح الدين امس الاول مما ادى الى سقود ١٧٠ شخصا بين قتيل وجريح اشار الحكيم الى ان هذا الحادث يؤشر سابقة خطيرة وتراجعا واضحا في الميدان الامني يستحق الدراسة ووضع المعالجات المناسبة بعدم تكراره. ودعا الحكومة الى لتشكيل لجنة عاجلة للتحقيق في الامر وتشخيص اسباب الخرق الامني الكبير الذي حصل والذي ادى الى مثل هذه المضاعفات الخطيرة والتعرف على الجناة وتسليمهم الى العدالة واطلاع الرأي العام على نتائج التحقيق في ملابسات الحادث.

وعن زيارة رئيس الوزراء التركي رجب طيب اردوغان للعراق هذا الاسبوع قال الحكيم "اننا ننظر الى تركيا على انها الجار الصديق للعراق وتربطنا بها مصالح اقتصادية وسياسية وثقافية ومصالح الجوار المعهودة والمعروفة وكذلك انفتاحها على جميع الاطراف العراقية. وشدد في الختام على ضرورة اجراء حوارات بناءة على اسس منهجية وعلمية لحل الإشكاليات العالقة بين العراق والكويت بعيداً عن التدخلات الأجنبية ولغة الانغلاق والتشنج

تفجير صلاح الدين يثير خلافات داخل البرلمان

بغداد / متابعة المدى

عزا برلمانيون اسباب الخروقات الامنية في محافظة صلاح الدين، بعد هجوم مسلحين على مجلس محافظة صلاح الدين في تكريت والذي اسفر عن إصابة ٩٧ شخصاً، الى تعكر المشهد السياسي واستمرار الخلاف بين الكتل النيابية الذي القى بظلاله السلبية على الشارع العراقي، خاصة مع وجود تحديات امنية من قبل الجماعات الارهابية، تسبق انسحاب القوات الأميركية من العراق نهاية العام الحالي، فيما اتهمت لجنة الامن والدفاع البرلمانية جهات حكومية بالوقوف وراء العملية .

وقال عضو التحالف الوطني عن ائتلاف الدولة القانون النائب حسين الاسدي، ان "الخلافات السياسية اثرت بشكل كبير على الملف الامني".

واوضح الاسدي في حوار صحفي : ان " الخلاف بين القوى السياسية يؤثر على الملف الامني ولاحظنا بشكل واضح وخطير انه في الوقت الذي يحصل فيه خلاف سياسي، يحصل مع ذلك تصعيد امني مما يدل بشكل واضح على وجود ترابط بين بعض القوى السياسية وبين العمليات الارهابية والتصعيد الارهابي" .

واضاف : ان "استمرار هذا الخلاف سيؤدي الى حصول عمليات مماثلة في الفترة المقبلة"، داعيا "الكتل السياسية الى ادراك خطورة هذا الامر" حسب تعبيره .

من جهته اعتبر النائب عن تحالف الوسط العراقي جواد البولاني ان سلسلة الاحداث المتتابعة تشير الى وجود تحدي امني نوعي يمارس من قبل الجماعات المسلحة في البلاد .

واوضح البولاني: ان هذا التحدي يهدف الى اثبات وجود هذه الجماعات الامر الذي يتطلب من قبل الجهات المعنية التركيز على الجهد الاستخباري وفرض سيطرتها على المناطق التي مازالت تحتوي على بؤر تلك المجاميع" .

وتابع وزير الداخلية السابق : ان "هناك قضية اخرى هي عودة الاغتيالات واستهداف الكفاءات العراقية"، مشددا على ان "السبب في ذلك يعود الى غياب الوزارات الامنية وايضا تحسين نوعية الادارة في كل الملف الامني حيث ان الادارة في الملف الامني يجب ان يعاد قراءتها بشكل جيد" حسب قوله.

ومن جهة اخرى وبحسب مراقبين فان الحادثة الرابعة من نوعها خلال تسعة اشهر، تزيد من الشكوك حول قدرة القوات العراقية على الإمساك بزمام الملف الأمني بعد الانسحاب الكامل للقوات الأميركية، فيما كشف ناطق باسم الجيش الأميركي بإن "قواتنا كانت قرب المكان كجزء من مهمة تقديم المشورة وردت على الهجوم وانضمت إلى القوات العراقية" .

وأضاف أن "بعض الجنود أصيبوا بجروح طفيفة أثناء المواجهة، لكنهم كانوا قادرين على مواصلة مهمتهم حتى تمكنت القوات العراقية من السيطرة وأجرت عمليات أخرى لضمان امن المنطقة".

وتابع:"كانت مساعدتنا محدودة واقتصرت على تقديم الدعم والمراقبة الجوية لمكان الحادث وبقينا في المكان لتقديم المساعدة إذا لزم الأمر" .

اما عضو لجنة الامن والدفاع النائب حاكم الزاملي اتهم جهات حكومية بالوقوف وراء الهجوم المسلح في صلاح الدين، مشيرا الى ان "اللجنة ستصدر قانونا يقضي بتفتيش سيارات المسؤولين" .

وشدد الزاملي على "ضرورة محاسبة كافة المقصرين وتقديمهم للعدالة بعد العملية الارهابية في مبنى محافظة صلاح الدين يوم امس الاول" .

واضاف في تصريح صحفي ان "هناك جهات حكومية وراء هذا الحادث بالاضافة الى فلول القاعدة والارهاب مايعزز الشكوك بان جهات حكومية وراء هذا العمل الجبان انه هناك شخص كان في اجتماع رسمي قبيل العملية الارهابية ومن ثم ثبتت حوله الشكوك بانه مشترك في التسهيل لهؤلاء الإرهابيين" .

واشار الى ان" التحقيق جاري في هذا الامر وسوف يتم اعلان نتائجه للجميع" .

وتابع : ان "السيارات الحكومية تصول وتجول في ارتال بدون ان يتم تفتيشها وهذا الامر يساعد على استغلال هذه السيارات في القيام بالعديد من العمليات الارهابية"،

واضاف ان "لجنة الامن والدفاع شكلت لجنة عليا للتحقيق في هذا العمل الارهابي وسوف تصدر عدد من الاجراءات من بينها تفتيش السيارات الحكومية بدون استثناء" .

وأصدر رئيس الوزراء نوري المالكي بياناً قال فيه إن "المجرمين الذين نفذوا وخططوا لن يفلتوا من العقاب"، داعيا لجنة تشكلت للتحقيق في الحادث إلى الإسراع في تقريرها.

يذكر أن"القاعدة" أعلنت مسؤوليتها عن ثلاث هجمات مماثلة في بغداد خلال العام الماضي، اولها اقتحام المصرف المركزي في ١٣ حزيران (يونيو) ما أدى إلى مقتل ١٥ شخصاً على الأقل، ثم اقتحام وزارة الدفاع القديمة في باب المعظم في الخامس من أيلول (سبتمبر) حيث لقي ١٢ شخصاً مصرعهم.

كما اقتحمت مجموعة مسلحة كنيسة سيدة النجاة للسريان الكاثوليك في حي الكرادة في ٣١ تشرين الأول (أكتوبر) الماضي وارتكبت مجزرة بقتل ٤٦ مصلياً بينهم كاهنان، فضلاً عن مقتل سبعة من عناصر الأمن.

البصرة تحوّل أحد قصور صدام إلى متحف تاريخي بتمويل بريطاني

البصرة / السومرية نيوز

وضعت الحكومة المحلية في البصرة ، حجر الأساس لمشروع إنشاء متحف في أحد القصور الرئاسية التي خلفها النظام السابق، وفيما أعلنت القنصلية البريطانية خلال احتفالية بالمناسبة عن تشكيل جمعية خيرية في لندن لجمع تبرعات بقيمة خمسة ملايين دولار لتمويل المشروع، كشفت وزارة السياحة والآثار عن قرب إطلاقها مبادرة دولية لحماية وإستعادة الآثار العراقية في الخارج.

وقالت رئيس لجنة السياحة والآثار في مجلس محافظة البصرة زهرة حمزة البجاري في حديث لـ"السومرية نيوز"، إن مراسم نظمتها الحكومة المحلية امس، "بمناسبة وضع حجر الأساس لمشروع إنشاء أول متحف تاريخي في البصرة يتألف من أربع قاعات كبيرة، ثلاث منها للحضارات السومرية والآشورية والبابلية، وقاعة لتاريخ البصرة".

وأضافت أن "المتحف تقرر أن يكون في قصر البحيرة الرئاسي المطل على شط العرب وسيجهز بالمقتنيات والقطع الأثرية من المتحفين الوطني في بغداد والمتحف البريطاني في لندن"، مشيرة إلى أن "المتحف من المؤمل أن ينجز العام القادم وسيحوي قاعة مخصصة لعرض مقتنيات المتاحف العالمية".

من جانبها، أفادت القنصل البريطاني في محافظة البصرة اليس والبول في حديث لـ"السومرية نيوز"، بأن "المتحف البريطاني أسس في كانون الأول الماضي جمعية خيرية في لندن أطلق عليها اسم (جمعية أصدقاء متحف البصرة) وظيفتها جمع التبرعات لتمويل المشروع الذي يتطلب تنفيذه خمسة ملايين دولار"، مبينة أن "شركة برتش بتروليوم تبرعت مؤخراً بمبلغ ٥٠٠ ألف دولار لدعم إنشاء المتحف، كذلك ساهمت شركة مات ماكدونالد البريطانية للاستشارات الهندسية بوضع التصاميم الأساسية للمتحف".

من جهته، ذكر رئيس جامعة البصرة صالح إسماعيل نجم في حديث لـ"السومرية نيوز"، إن "الجامعة وبالتنسيق مع هيئة الآثار والتراث في البصرة نظمت الشهرين الماضيين سلسلة من الدورات التدريبية لإعداد وتأهيل الأشخاص الذين سوف يديرون المتحف"، لافتاً إلى أن "الجامعة سوف تباشر في العام القادم بإعادة بناء متحف التأريخ الطبيعي التابع لها، بعد أن وافقت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي على تخصيص خمسة مليارات دينار له".

يشار إلى أن متحف التاريخ الطبيعي الذي يوجد موقعه في منطقة العشار وسط المدينة كان من أبرز المعالم السياحية في محافظة البصرة، قبل أن يتعرض في العام ٢٠٠٣ إلى النهب والتخريب ومن ثم سكنته بعض الأسر المشردة، والمتحف كان يحتوي على نماذج محنطة من معظم أنواع الطيور والحيوانات البرية والأسماك البحرية والنهرية والأحياء المائية الأخرى التي تعيش في جنوب العراق ومنطقة الخليج العربي.

بدوره، قال مستشار وزارة السياحة والآثار العراقية بهاء المياح في حديث لـ"السومرية نيوز"، إن الوزارة "فخورة بمشروع تحويل قصر البحيرة إلى متحف تأريخي لان البصرة بحاجة إلى وجود متحف يضم آثاراً من كل الحضارات التي نشأت في وادي الرافدين"، مضيفاً أن "الوزارة تشجع على إنشاء متاحف مماثلة في المحافظات الأخرى وخاصة الجنوبية لأنها تحتوي على مواقع أثرية كثيرة".

في سياق آخر، كشف المياح عن "استعداد العراق لإطلاق مبادرة دولية لاستعادة آثاره المسروقة، عبر دعوة المجتمع الدولي إلى عقد اتفاقية جديدة لحماية الآثار بدل اتفاقية اليونسكو لعام ١٩٧٠، واتفاقية المعهد الدولي لتوحيد القانون الخاص (ونيدروا) لعام ١٩٩٥، لأن الأخيرة كانت مجحفة بحق الدول ذات الحضارات القديمة ومنها العراق".

ولفت مستشار وزارة الثقافة إلى أن "بعض عصابات تهريب الآثار تقف وراء تمويل العمليات الإرهابية في العراق"، معتبراً "التعجيل باستئناف التنقيبات الأثرية العراق سوف يحد من التنقيبات العشوائية"، مشيراً بهذا الخصوص إلى أن "ألمانيا وافقت قبل أيام قليلة على إيفاد بعثة للتنقيب عن الآثار في العراق ستكون البعثة الأجنبية الأولى التي تعمل بالعراق منذ العام ٢٠٠٣".

يذكر أن مجمع القصور الرئاسية الذي يقع في منطقة البراضعية القريبة من مركز مدينة البصرة يتكون من أربعة قصور متجاورة خلفها النظام السابق، وحولتها القوات البريطانية في العام ٢٠٠٣ إلى قاعدة عسكرية، ثم سلمتها أواخر عام ٢٠٠٧ إلى الحكومة العراقية التي شكلت في العام ٢٠٠٩ لجنة قررت وضع أحد القصور تحت تصرف الحكومة المحلية، وآخر حولته إلى قصر ضيافة لإقامة كبار المسؤولين لدى تواجدهم في البصرة، فيما قررت تحويل الثالث لقصر ثقافي، كما وخصصت العام الماضي قصر البحيرة كموقع لإنشاء متحف تأريخي.

وقصر البحيرة بني عام ١٩٩٢ وهو يتألف من طابقين وتطل منه على محيطه الخارجي شرفات خشبية، كما أن سقوفه الداخلية كلها مزينة بالنقوش الإسلامية، ويحتوي القصر على بوابة خشبية مازال أسم الرئيس السابق صدام منقوشاً عليها